



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

كلمة

معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي،
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

في افتتاح الدورة
حول

"تحليل السياسات الاقتصادية الكلية"
للمسؤولين في (الصومال، جيبوتي، القمر المتحدة)

أبو ظبي، 30 يونيو – 04 يوليو 2019

حضرات الأخوات والأخوة

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في افتتاح دورة "تحليل السياسات الاقتصادية الكلية" للمسؤولين في الصومال وجيبوتي والقمر المتحدة التي يعقدها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، آملاً اغتنام الفرصة والاستفادة من الدورة ومن مواضيعها المختلفة والمشاركة الفعالة فيها.

حضرات الأخوات والأخوة

تهدف الدورة إلى تعميق فهم المشاركين لعمليتي تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بالاستفادة من خبرة الصندوق في تصميم البرامج المالية وإسداء المشورة الفنية إلى البلدان الأعضاء بما يعزز جهوده في توفير الدعم المالي وتطوير القدرات لتعزيز مسيرته في الإصلاح الاقتصادي. كما تغطي الدورة السمات الأساسية للقطاعات الرئيسة الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي: القطاع الحقيقي، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي والروابط المتبادلة فيما بين تلك القطاعات، حيث أنه من المهم التركيز على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة وعند المعدلات المأمولة، وإيجاد فرص عمل، وكذلك في استقرار المستوى العام للأسعار.

تتطلب إدارة الاقتصاد الكلي الجيدة، تشخيصاً دقيقاً للوضع الجارية من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية، وفهماً واضحاً وعميقاً لتطور هذه المتغيرات الإجمالية ورصد مساراتها والعوامل المؤثرة فيها، بناءً عليه يتم تحليل آثار السياسات الاقتصادية الكلية التي تمثل موضع اهتمام صانعي القرارات خصوصاً في ظل المستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية وتداعياتها على مجمل الأوضاع المالية وما ينتج عنها من اختلالات داخلية وخارجية بدرجات متفاوتة.

حضرات الأخوات والأخوة

تهتم الدورة باطلاعكم على كيفية إعداد برنامج مالي يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتكثيف الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد. عليه سيتم في الدورة دراسة السياسات الاقتصادية الكلية المالية منها والنقدية، والتجارية وسعر الصرف، من الجدير بالذكر أن الاستقرار الاقتصادي معني بتحسين توازن الاقتصاد الكلي بشقيه المحلي والخارجي، أي توازن العرض والطلب في الاقتصاد، وتوازن ميزانية الحكومة، وتوازن القطاع الخارجي، عليه فإن الدورة تغطي ثلاثة أجزاء رئيسية تشمل بيانات وأدوات تحليل الاقتصاد الكلي وعناصر وسياسات الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والبرمجة المالية وعناصرها مع تطبيق عملي وحالات دراسية.

حضرات الأخوات والأخوة

إن دوركم تشكّل فرصة ثمينة لنا جميعاً للإطلاع على تجارب دولكم ولتعميق الفهم بتحليل السياسات الاقتصادية وتحليل آثارها على التوازنات الداخلية والخارجية. سيتم التركيز في الدورة على العديد من المحاور لعلّ من أهمها:

- السمات الأساسية للحسابات المختلفة المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي.
- الترابط بين هذه الحسابات وطرق التنبؤ لكل قطاع.
- تشخيص الأداء الاقتصادي الكلي وتحليل آثار سياسات الاقتصاد الكلي على المتغيرات الأساسية.
- طرق التنبؤ واستعمالاتها.

في الختام أود تقديم الشكر والامتنان للزملاء بصندوق النقد العربي لتقديم مواد الدورة، كما أحثكم على اغتنام هذه المناسبة للاستفادة من تجاربكم المختلفة مما يعظم الفائدة من هذه الدورة المهمة.

أتمنى لكم دورة موفقة وكذلك طيب الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.